



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

15 رجب 1441 – 10 مارس 2020





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



هيئة حقوق الإنسان

تدريب مفتشي العمل على تحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة مكة الثلاثاء 15 رجب 1441 هـ - 10 مارس 2020م

<https://makkahnewspaper.com/article/1505822>

مكة - الرياض، جدة

بحث رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد العواد في مكتبه أمس مع نائبة رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الفرنسية - السعودية أمال لكرافي أوجه التعاون المشترك، ولا سيما في مجالات حقوق الإنسان وسبل تعزيزها، مشيدا بعمق العلاقات بين البلدين الصديقين.

واستعرض العواد خلال الاستقبال جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمين، في دعم حقوق الإنسان، منوها بالتطورات التي تشهدها المملكة والخطوات الرائدة نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تجعل من الإنسان محورا للتنمية وفقا لرؤية المملكة 2030، والتي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة لمستقبل أفضل للمملكة. من جهة ثانية نظمت هيئة حقوق الإنسان ممثلة في اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ورشة عمل بجدة عن «تحديد وإحالة ضحايا الاتجار بالأشخاص المحتملين» التي تستمر يومين. واستعرضت الورشة التي استهدفت المفتشين في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية عددا من الموضوعات في هذا الشأن، وتطرقت إلى أهمية دعم ضحايا الاتجار المتوقعين وتقديم المشورة لهم وتعريفهم بحقوقهم التي كفلتها لهم الأنظمة، كنظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص ونظام العمل، وتوفير بيئة عمل سليمة وفعالة تهتم بحفظ الحقوق، كما خصصت جلسة عن تدريب المفتشين والمفتشات على طرق وآليات التعرف على الضحايا، وأشكال التحقيق الخاصة بهذه الجرائم، وتدابير وإجراءات حماية الضحايا والشهود في ضوء المبادئ التوجيهية المتعلقة بحقوق الإنسان، والنزود بمؤشرات حالات الاتجار وكيفية التعامل مع أي حالات عند اكتشافها، كما جرى استعراض الإطار القانوني الوطني والدولي لمكافحة الاتجار بالأشخاص.



«حقوق الإنسان» تنهي معاناة مواطنة امتنع والدها عن

إصدار وثائقها الثبوتية لمدة 20 عاماً

نسقت مع الجهات المختصة حتى سلمت الفتاة هويتها الوطنية

المصدر: جريدة عاجل الثلاثاء 15 رجب 1441 هـ - 10 مارس 2020م

<https://ajel.sa/7Zdb6B/>

أنهت هيئة حقوق الإنسان؛ بالتنسيق مع الجهات المختصة، معاناة مواطنة امتنع والدها عن إصدار سجل مدني لها وإضافتها لسجله؛ حيث بدأت معاناة المواطنة بعد انفصال والديها عن بعضهما، وهي في عمر الثمانية أشهر، واستمرت والدتها في رعايتها؛ دون أي إثبات لهويتها باستثناء تبليغ ولادتها، ولم يتم والدها بإضافتها لسجله، الأمر الذي دفع بوالدتها للتقدم لوزارة الداخلية، من أجل معالجة وضع ابنتها.

وأمام ممانلة الأب، ومن ثم إنكاره لاحقاً لنسب ابنته، تقدمت الأم لمحكمة الأحوال الشخصية لإثبات نسب ابنتها، واستطاعت الحصول على حكم قضائي يثبت ذلك، ويلزم الأب بضم ابنته لسجله، وبعد طول متابعة وبلوغ المواطنة سن التاسعة عشرة؛ دون أي إثبات لهويتها، لجأت الأم لهيئة حقوق الإنسان، التي تولت التنسيق مع الجهات المختصة؛ حتى تمت معالجة وضع ابنتها وإصدار سجل مدني وتسليمها هويتها الوطنية؛ لتنتهي بذلك معاناة استمرت لعقدين من الزمان. وفي هذا الصدد، أوضح مدير عام الشكاوى بهيئة حقوق الإنسان بندر الهاجري، أن موضوعات الشكاوى التي عملت عليها الهيئة فيما يتعلق بالهوية والجنسية، شكلت قرابة الـ14% من إجمالي أعداد الشكاوى الواردة للهيئة خلال العام 2019م.

وكان من ضمنها شكاوى متصلة بتأخر عددٍ من أولياء الأمور في استخراج الأوراق الثبوتية لذويهم أو امتناعهم عن ذلك، إما بسبب الإهمال وقلة الوعي بخطورة ذلك، أو بسبب نزاعات أسرية راح ضحيتها الأطفال، أو بسبب رفض عددٍ منهم الاعتراف بهم، مضيفاً أن الهيئة تعمل على إرشاد أصحاب العلاقة؛ بما يتوجب عليهم استكمالها لدى الجهات المختصة، وإتمام التقدم بطلباتهم، كما تتولى التنسيق المباشر مع الجهات المختصة بهذه الطلبات للتحقق من صحة المعلومات، ومعالجتها وفقاً لنظامي الجنسية والأحوال المدنية ولائحتيهما التنفيذية.

وأكد الهاجري أهمية معالجة مثل هذه الشكاوى وضرورة الحد منها، أخذاً بالاعتبار آثارها الممتدة على تمتع الأفراد بعددٍ من حقوقهم الأساسية؛ نتيجة عدم معالجة أوضاع هوياتهم، مشيراً إلى أهمية الاستناد في معالجة مثل هذه الحالات إلى أحكام نظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل، باعتبارها أحد أسمى أشكال الإيذاء.

ونوه بمستوى التجاوب، الذي تلقاه الهيئة من الجهات الحكومية في هذا المجال، مؤكداً تطلع الهيئة إلى المساهمة في تطوير الإجراءات المتبعة لمعالجة مثل هذه الحالات؛ بما يضمن الحد منها ومعالجتها، أخذاً في الاعتبار متطلبات تعزيز وتحسين مجالات حقوق الإنسان في المملكة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

بتوجيه سام.. أنظمة تحت الدراسة تعالج إقرارات الذمة المالية

للكيادات الإدارية وغيرها

الشورى يرفض ضريبة نزلاء الفنادق ويقر نظام المحاكم التجارية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 رجب 1441 هـ - 10 مارس 2020م

<http://www.alriyadh.com/1809397>

اقترح مجلس الشورى برد لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية على توصية تقتضي إلزام القيادات الإدارية بإقرار ذمة مفصل قبل تعيينهم، وقد أكدت اللجنة أنها أجرت دراسة معمقة للتوصية وتبين لها بعد تواصلها مع الجهات ذات العلاقة أن هناك مشروعات أنظمة يجري إعدادها بناء على توجيه من المقام السامي تفيء بالغرض، كما إن المجلس سبق وأن أصدر قراره في العاشر من جمادى الأولى عام 1435، على تقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لعام 1434/ 1433 وجاء فيه "الإسراع في استكمال الإجراءات النظامية المتعلقة بإصدار قواعد إقرار الذمة المالية لبعض فئات العاملين في الدولة"، ولذلك اعتذرت اللجنة عن قبول التوصية الإضافية لعضوي المجلس عبدالله المنيف ويوسف السعدون، والتي تضمنت مطالبة الهيئة بتبني آلية تلزم كافة القيادات الإدارية في القطاع العام، من الوزراء وشاغلي المرتبة الممتازة ورؤساء الأجهزة والمؤسسات الحكومية والمديرين الماليين والإداريين، بتقديم إقرارات ذمة مالية مفصلة تسبق شغلهم للوظائف التي يكلفون لها، لتساعد في معرفة التغيرات المالية ومصادر الثراء، وبعد عرض التوصية للتصويت حصلت على 75 صوتاً مؤيداً وبذلك سقطت بفارق صوت واحد عن نجاحها.

ووافق الشورى بالأغلبية على توصيات لجنة حقوق الإنسان، وطالب هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بمراجعة أساليبها في معالجة استقبال البلاغات التي لا تقع ضمن اختصاصاتها، وسرعة شغل الوظائف الشاغرة لديها بالكفاءات المتميزة والمؤهلة للتعامل بمهنية مع حالات الفساد، ودعا المجلس الهيئة إلى توجيه الجهات المشمولة باختصاصها برفع تقارير وحدات المراجعة الداخلية على المنصة الإلكترونية بشكل دوري، والتوسع في الربط الإلكتروني للهيئة مع مختلف القطاعات ذات العلاقة، كما أقر توصية للإسراع في بناء مقراتها في الأراضي التي تمتلكها في جميع مناطق المملكة.

دعوة «مكافحة الفساد» إلى شغل وظائفها ومراجعة أساليب معالجة استقبال البلاغات

بفارق صوت واحد.. سقوط توصية إلزام الوزراء ورؤساء الأجهزة الحكومية بإقرار «الذمة»

وأسقط التصويت توصية إضافية ثانية لتقييم أثر الفساد الإداري والمالي على التنمية الاقتصادية والمالية العامة من أجل الحد من آثاره السلبية، وهي للعضو فهد بن جمعة، وقد بررها بمحاصرة الفساد على جميع مستوياته الهرمية من أجل تحسين الأداء الحكومي ورفع كفاءة الإنفاق وتحقيق أهداف رؤية المملكة، بما يخدم الاقتصاد والمجتمع ويوفر أفضل الخدمات، وتحديد مدى انتشار الفساد الذي يؤثر بشكل كبير على الأداء الحكومي والاقتصاد، إهدار المال العام، تباطؤ التنمية الشاملة.

وأقر الشورى مشروع نظام المحاكم التجارية وإجراءاتها وتضمن قرار المجلس أن تنشأ بقرار من المجلس الأعلى للقضاء دوائر تجارية في المحاكم العامة في المناطق والمحافظات التي لم ينشأ فيها محاكم تجارية وفقاً لأحكام مشروع النظام المشار إليه في البند (أولاً)، على أن يكون استئناف الأحكام الصادرة من تلك الدوائر أمام دوائر الاستئناف في أقرب محكمة تجارية وذلك إلى حين إنشاء محاكم تجارية فيها، ويتكون مشروع النظام من 96 مادة. ويهدف إلى إبراز قضاء الذي يستند على أحكام الشريعة الإسلامية، ويراعي في تطبيقاته الإجرائية أحدث التطبيقات والممارسات الدولية، ورفع تصنيف المملكة في المؤشرات الدولية ذات العلاقة بالقضاء التجاري في جانبها القانوني التطبيقي، وكذا تقليص أمر التقاضي وسرعة الفصل في الدعوى، وإعطاء دور أكبر للمحامين والمعاونين القضائيين وذوي العلاقة بالمنازعات التجارية، والتأسيس للتحويل الإلكتروني، إضافة إلى هدف مشروع النظام في بناء محاكم تجارية متكاملة تتوافر فيها جميع

الأقسام والإجراءات اللازمة، ومراعاة أعراف التجار وشروطهم، وتعزيز مبدأ الشفافية والوضوح إجرائياً وقضائياً، وإيجاد إجراءات تتسم بالمرونة والقابلية للتطوير والتحديث.

ورفض الشورى مقترح فرض ضريبة على نزلاء الفنادق، وأعاد المجلس للجنة الأمنية تقريرها وتوصياتها بشأن تقرير الهيئة العامة للصناعات العسكرية، للرد على ملحوظات الأعضاء والآراء التي تضمنتها مداخلاتهم أثناء مناقشة التقرير بما يعزز من أدائها ويحقق أهدافها، وقد أشاد أعضاء بما تبذله الهيئة من جهود لوضع السياسات العامة والاستراتيجيات المستقبلية والأنظمة ذات الصلة بقطاع الصناعات العسكرية بما يسهم في تطويره وتوطينه ويدعم المصنعين المحليين لتلبية احتياجات قطاع الصناعات العسكرية.

وناقش الشورى في جلسته التي عقدها برئاسة يحيى الصمعان مساعد رئيس المجلس، تقرير لجنة الثقافة والإعلام تقريرها عن أداء مكتبة الملك فهد الوطنية وطالب حسين المالكي المكتبة أن ترتبط إلكترونياً مع المراكز البحثية في الجامعات والملحقيات الثقافية في الخارج، ودعت نوره الشعلان إلى تفعيل مكتبة الملك فهد الوطنية وبناء برامج متخصصة للأطفال والنشء بالتعاون مع وزارة التعليم لتعزيز ثقافة القراءة والتأليف والاطلاع، وأكد الأمير خالد آل سعود ضرورة أن تتاح جميع محتويات المكتبة على الشبكة العنكبوتية لتقليل العناء على الباحثين من داخل المملكة وخارجها.

وكان رئيس اللجنة محمد الحيزان قد تلا تقريرها وتوصياتها التي طالبت مكتبة الملك فهد الوطنية بتطوير أساليب مبتكرة للتعريف بالإنتاج الفكري السعودي ونشره داخلياً وخارجياً، العمل مع الجهات ذات العلاقة لإعداد استراتيجية وطنية للمكتبات والمراكز الثقافية المشابهة.



النيابة العامة تفعل • البيئة الافتراضية»

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 رجب 1441 هـ - 10 مارس 2020م

<http://www.alriyadh.com/1809400>

قال مصدر مسؤول في النيابة العامة إنه تماشياً مع قرارات اللجنة المعنية بمتابعة مستجدات الوضع الصحي لفيروس كورونا (كوفيد 19) المستجد، ورفعاً لحصانة ومثانة الإجراءات اللازمة للوقاية من هذا الفيروس.

فقد وجه النائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب بإيقاف الاجتماعات وورش العمل واللقاءات التدريبية المنطوية على التوافد والحضور الشخصي في أماكن العمل في مقر النيابة العامة وفروعها الرئيسية بالمملكة، والاستعاضة عن ذلك بتفعيل اللقاءات عن طريق الدوائر الإلكترونية المغلقة عبر المنصة الإلكترونية المخصصة لذلك. وأضاف المصدر أن الإدارة المختصة بالجانب التقني في النيابة العامة لديها الاستعداد الكامل والإمكانات الكبيرة والمتقدمة لتوفير الدعم الكامل للعمل في البيئة الافتراضية ووسائل الاتصال المرئي عن بُعد طبقاً لتوجيهات النائب العام.



مشروع تقني جديد لارتقاء ببرامج الحماية الاجتماعية تنفذه "الموارد البشرية" ويستهدف تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 رجب 1441هـ - 10 مارس 2020م
<https://www.al-madina.com/article/676519>

سعيد الزهراني - الطائف

A A

بدأت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في مشروعها الجديد الرامي إلى تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين من خدماتها التنموية المختلفة التي تركز على الحماية الاجتماعية، حيث شرعت الوزارة في إنشاء «منصة البرامج والحماية الاجتماعية» والتي تشمل خدمات الرعاية والضمان وحساب المواطن والذي سيتيح للوزارة إضافة برامج جديدة ودمج برامج وإلغاء برامج وتطوير حل متكامل يعتمد في بنائه على الاتاحة والمرونة والقابلية للتوسع والبناء. ويهدف المشروع إلى الارتقاء بالخدمات المشار إليها واستخدام التقنية الحديثة في هذا المجال.. وقررت الوزارة الاستفادة من بيوت الخبرة في تنفيذ هذا المشروع الحيوي والهام.

وتتمثل الحماية الاجتماعية في المملكة المجهودات المقامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للمواطنين، وتحسين جودة الحياة وتقليل المخاطر، ودعمهم عند الحاجة في مراحل حياتهم المختلفة، ضماناً لحق العيش الكريم، والحد من الفقر والضعف والإقصاء، وتهتم الدولة بوضع برامج وقائية تمكن الحماية المؤقتة والداعمة لأفراد المجتمع عند حاجتهم، وبرامج رعاية وتأهيل للأفراد الذين يتوجب مساعدتهم على نحو دائم، وعلى وجه الخصوص توجه الحماية الاجتماعية للأطفال والنساء اللاتي بحاجة للمساعدة، وكبار السن، وذوي الإعاقة، وأصحاب الدخل المنخفض، والأيتام، وعلى وجه أساسي تهتم وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ممثلة بقطاع التنمية الاجتماعية بوكالاته المختلفة، بالقيام بدور الرعاية والحماية وتقديم البرامج المختلفة لبناء مجتمع سليم ومتناغم وواع.

وتركز خطوة الوقاية في الحماية المجتمعية على إبقاء القوى العاملة ضمن نطاق استقلاليتهم في صناعة المستوى المعيشي اللائق في مجتمعاتهم، وإبقاء خطوة الدعم المالي محدودة عند الحاجة ومركزة على هدف وصولهم لما يستطيعون تحقيقه في سوق العمل.

نطاق العمل

- حصر ووضع دليل خدمات الأعمال الحالي والمستقبلي وتحليل الفجوة بين ما هو متوفر من إجراءات وخدمات إلكترونية.
- حصر متطلبات الأعمال الرقمية.
- تصميم نموذج إجراء العمل لكل خدمة.
- تحديد أولويات تنفيذ الخدمات الإلكترونية.
- تصميم الوضع المسهدف لهيكل البيانات والتطبيقات والبنية التحتية.
- التسويق والتواصل وإدارة التغيير.
- الالتزام باتفاقيات مستوى الخدمة التي سيتم توقيعها بين الوزارة ومقدم الخدمة.
- قياس مؤشرات الأداء الرئيسية وتحديثها تلقائياً.
- التدريب ونقل المعرفة.

محاور عمل المشروع

الضمان.

الرعاية.
حساب المواطن.
أشكال الحماية الاجتماعية:
الحماية الاجتماعية للمرأة
الأشخاص ذوو الإعاقة
رعاية المسنين
مكافحة التسول

أبرز مبادرات الحماية الاجتماعية:

- 1- **الإدماج في سوق العمل:** عبر خدمة حافز لإعانة الباحثين عن عمل، وصعوبة الحصول على عمل للجنسين على حد سواء، ضمن شروط تضمن جدية بحثهم في وصولهم للعمل اللائق، وتطوير مستواهم المهني عبر برامج تدريبية مخصصة خلال فترة البحث، وتقديم هذه الخدمة عبر بوابة طاقات.
- 2- **تأمين التعطل عن العمل:** يقوم نظام «ساند» على رعاية العامل السعودي وأسرته خلال فترة تعطله عن عمله لظروف خارجة عن إرادته بحيث يعمل البرنامج على سد الفجوة الانتقالية بين وظيفتين وذلك بتوفير الحد الأدنى من الدخل ليوفر له ولأسرته عيشاً كريماً بالإضافة لتوفير التدريب اللازم ومساعدته في البحث عن عمل آخر، وتقديم هذه الخدمة عن طريق التأمينات الاجتماعية.
- 3- **دعم الأسر المنتجة:** في إطار التمكين الاقتصادي يأتي دعم الاكتفاء الذاتي للأسر المنتجة وتحسين أطر المعيشة فعن طريق تنظيم عملهم، وتقديم التمويل متناهي الصغر بقروض دون فوائد تشجيعاً لهم على مزاولة الأعمال والمهن بأنفسهم ولحسابهم الخاص ويقدمها بنك التنمية الاجتماعية.
- 4- **البرامج الخدمية:** تقدم مجموعة من البرامج لمستفيدي الضمان الاجتماعي لأجل دعم انخراطهم في سوق العمل وتأهيلهم للحصول على الاستقلالية ورفع جودة المعيشة والقضاء على الفقر، وتقديم عن طريق وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.



المملكة تدعم منظمة الصحة بـ10 ملايين دولار لمكافحة كورونا

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 رجب 1441هـ - 10 مارس 2020م
<https://www.al-madina.com/article/676507>

المدينة - الرياض

استجابة للنداء العاجل الذي أطلقته منظمة الصحة العالمية لجميع الدول والرامي إلى تكثيف الجهود من أجل اتخاذ إجراءات عالمية لمحاربة انتشار فيروس كورونا وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله- بتقديم دعم مالي قدره عشرة ملايين دولار أمريكي لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19».

وقال المستشار بالديوان الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعية «إن هذا التوجيه السامي يجسد الدور الإنساني النبيل للمملكة العربية السعودية ويعكس حرصها على تسخير إمكانياتها ومواردها في خدمة القضايا الإنسانية، بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها والمجتمع الدولي لتحقيق كل ما فيه خير للبشرية.»

وثمن الربيعية هذه اللفتة الكريمة من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين التي تأتي امتداداً للمواقف الإنسانية التي يقدمها -حفظهما الله- خلال الأزمات التي يتعرض لها العديد من الشعوب في شتى أنحاء العالم.

محطات للتوقف

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 رجب 1441 هـ - 10 مارس 2020م

<https://www.al-madina.com/article/676553>

سهيل بن حسن قاضي

*في العشر سنوات الأخيرة شهدت وزارة الداخلية قفزات تقنية متنوعة وتوّجتها بـ(أبشر)، وهي خدمات إلكترونية متكاملة عبر هذه البوابة توفر لمستخدميها من الأفراد والمؤسسات حزمة من الخدمات تسهل المعاملات الحكومية وتقضي في نفس الوقت على الوسطاء أو الحاجة الى مراجعة الإدارات كالأحوال المدنية وإدارة الجوازات والمرور وغيرها، وهناك العديد من الخدمات البنكية والوثائق الحكومية والبريد وغيرها تعتمد على هذه المنصة التي ازداد تنوع خدماتها في الآونة الأخيرة، حيث دشّن سمو وزير الداخلية 13 خدمة إلكترونية جديدة، ولعل ما يميز هذه الخدمة الجليلة هو (أبشر)، بشّرهم الله بكل خير، وأثاب كل من ساهم فيها بقليل أو كثير. ويبقى دور الأفراد والعاملين في قطاعات الداخلية فهناك القليل منهم لم يستوعبوا منهج الداخلية في التيسير على الناس ومازال القليل من العاملين في المرور في حاجة الى دورات تدريبية في كيفية التعامل مع الآخرين والابتعاد عن كل ما يسيء للآخرين من مواطنين أو مقيمين.

*الملك الراحل فيصل بن عبدالعزيز كان من سمته الصمت وإيماء الحواجب وهناك العديد من قادة العالم ممن اتسموا بهذه السمة، ومحاسن الصمت عديدة جداً ومن يكتنز بها يدلل بأنه قد درس بعناية فائقة تصرفات الآخرين والأفكار الخاصة بمستمعيه، وهؤلاء دوماً يتسمون بالحكمة والدهاء وغلبة القول، ومن أوتي الحكمة فقد أوتي حظاً عظيماً.

*الزعيم الهندي المهاتما غاندي قاد بلاده نحو الاستقلال بأسلوب اللاعنّف وهو صاحب القول الشهير (عندما أكتفي بالصمت عن الإساءة والعتو عمن ظلمني، فلا يعني ذلك أنني ضعيف، بل يعني أنني أقوى الأقوياء).

*يُروى عن الزعيم الإفريقي نيلسون مانديلا أن من أهم الدروس التي تعلمها من زعيم القبيلة هو فن الصمت وحُسن الاستماع مما أعان مانديلا على إنهاء نظام الحكم العنصري آنذاك وفتح صفحة جديدة في تاريخ بلاده.

*يقول غابرييل ماركيز: «لعل من المهم الإشارة أن الصمت قد يختلف باختلاف ظروف الناس»، ويقول: «ليس كل صامت قادراً على الرد، هناك من يصمت حتى لا يجرح غيره، وهناك من يصمت لأنه يتألم والحديث سوف يزيده ألماً، وهناك من يعلم أن الكلام لن يفيد إذا تحدث، وهناك من يصمت وقت غضبه حتى لا يخسر أحداً، ويبقى الصمت الأعظم هو صمتك.»

يبدو أن الصمت مدرسة لا يتخرج منها إلا القلائل.

مذنبون أبرياء

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 15 رجب 1441هـ - 10 مارس 2019م

<https://www.alwatan.com.sa/article/1039196>

ميسون الدخيل

*لطالما شغلتنني القضية الأخلاقية التي تتمحور حول من يقوم بأعمال العنف والقتل والهمجية، تحت مسميات مختلفة، وهي لأي إنسان خارج دائرة الحدث تعدّ تطهيراً عرقياً أو قتلاً جماعياً أو سلوكاً همجياً وحشياً!.

هل بالإمكان أن نقوم بأذى فرد لا نعرفه أو حتى نعرفه، بناءً على أوامر؟، هل يمكن أن يتخلى الإنسان عن قيمه وأخلاقياته، بل حتى إنسانيته في ظروف معينة؟ هذا ما سعى إلى معرفته العالم النفسي ستالي مبلجرام، من جامعة بيل في أمريكا مع مطلع الستينات من القرن الماضي.

لقد أجرى تجربة كان محورها التركيز على الصراع بين طاعة السلطة والضمير الذاتي، بمعنى أن الهدف كان البحث عن المدى الذي يمكن أن يذهب إليه الناس في تنفيذ أوامر تنطوي على إيذاء أشخاص آخرين.

تم اختيار العينة للتجربة، من خلال الاستجابة لإعلان في الصحيفة اليومية، وكانت عينة التجربة الأولى من الذكور، من عدة شرائح من المجتمع المحلي للجامعة، وكانوا 40 رجلاً تراوح أعمارهم بين 20 و50 عاماً، وتنوعت وظائفهم بين مهنيين ومتخصصين ومحترفين، وتلقى المشاركون مبلغاً زهيداً من المال جراء الحضور أو المشاركة.

التجربة كانت عبارة عن إقران مشاركون «معلم» مع شخص آخر «متعلم»، وهذا الآخر هو من المتعاونين مع الباحث، بحيث تقع دائماً عليه القرعة كي يكون المتعلم، دون معرفة من سيكون المعلم بالطبع، وكان من المفترض أن يحفظ المتعلم قائمة من الكلمات، ثم يتم امتحانه من المعلم بتسمية كلمة، ويطلب من المتعلم أن يتذكر الكلمة المقابلة من قائمة تضم 4 خيارات ممكنة، بعد أن يتم وضع كل منهما في غرفة، بحيث لا يرى أحدهما الآخر، بل يسمعه فقط، ويوضع أمام المعلم جهاز التحكم بصاعق كهربائي يتدرج من 15 فولت إلى 450 فولت، وفي الغرفة الأخرى من المفترض أن يكون المتعلم قد تم تعليق أقطاب كهربائية على ذراعيه، وخلف المعلم يجلس المختبر، ممثل السلطة هنا، ليراقب ويسجل النتائج، وهو يرتدي معطفاً رمادياً، ويبدأ المعلم بسؤال المتعلم، وكلما أخطأ من المفترض أن يحرك المفتاح ليتلقى صدمة، ويزداد مستوى الصدمة كل مرة، والذي حدث أن المعلم كان يعطي إجابات خاطئة عن قصد، ويبدأ المتعلم بالتذمر ثم إطلاق صرخات الألم طالباً من المعلم أن يتوقف، وعندما يرفض المعلم أن يستمر، كان على المختبر إعطاء سلسلة من الأوامر: يرجى المتابعة، التجربة تتطلب منك المتابعة، من الضروري أن تستمر، لا يوجد لديك خيار آخر سوى المتابعة.

النتيجة كانت أن ثلثي المشاركين من المعلمين وصلوا إلى أعلى مستوى من صعقات الكهرباء، أي 450 فولت، وأن جميع المشاركين وصلوا إلى 300 فولت، بالطبع لم يكونوا مرتاحين، وتم رصد حركات وسلوكيات تنم عن ذلك، مثل التعرق وفرك الأيدي والضغط على الكف بالأظافر وما شابه ذلك، بينما ثلث العينة رفض أن يكمل بعد ذلك، أي بعد أن وصل إلى مستوى 300 فولت، رغم أوامر المختبر بأن يستمر.

وما استنتجته مبلجرام أنه من المحتمل أن يتبع الأفراد العاديون الأوامر التي تصدرها شخصية ذات سلطة، حتى إلى درجة قتل إنسان بريء، ويوضح أن طاعة السلطة متأصلة فينا جميعاً، بسبب الطريقة التي نشأنا عليها، فالناس يميلون إلى طاعة الأوامر من أشخاص آخرين، إذا اعترفوا بسلطتهم على أنها حق أخلاقي أو قانوني، فيتم تعلم الاستجابة للسلطة الشرعية في مجموعة متنوعة من المواقف، على سبيل المثال في الأسرة والمدرسة ومكان العمل.

هنا، اتضح لي أيضاً مواقف أخرى كانت تحيرني، مثلاً كيف يقوم أحدهم بتنفيذ قرارات جائرة في حق موظفين زملاء له في العمل، وهو يعلم تماماً أنها ليست في مصلحتهم، وقد تتسبب في إيذائهم معنوياً ومادياً، بل قد تكون دون مرجع قانوني وظالمة، لمجرد أن رئيسهم قد أصدر قراراً بذلك، ويصر على التنفيذ!.

يقوم الأفراد بتنفيذ الأوامر وهم في ضيق، ولكن ضمائرهم مرتاحة لأن من سيتحمل مسؤولية القرار وتبعاته هو المصدر الرئيسي، وليس هم!

كما حدث عندما قام مبلجرام -فيما بعد- بإجراء بعض التغييرات لظروف التجربة، عندما أعاد تنفيذها في مناطق أخرى، فحين تأكد المعلم أنه ليس المسؤول عن النتائج، استمر، وحين خرج المختبر من الغرفة تم التلاعب بنسبة الصواعق من تخفيف تعديها، وحين دخل شخص آخر بلباس عادي غير اللباس الرسمي انخفض معدل تنفيذ الأوامر، بمعنى أن الضمير يرتاح طالما أن هنالك من سيحمل الذنب إلى جانب المسؤولية، والتلاعب يحدث حين لا تكون السلطة موجودة!، وعليه يخرجون من الحدث ذاته وهم يشعرون بالتأثر، ولكنهم مرتاحو الضمير، لأنهم -حسب رؤيتهم- أبرياء!.
لنفكر للحظة ونجب بصدق، كم مرة قمنا بتنفيذ أوامر ونحن نعلم أنها ستؤدي إلى أذية الآخر؟ ولكن لعلمنا بأننا كالعبد المأمور نقوم بها، لأن هنالك من سيتحمل وزرها وليس نحن، بالطبع حسب تحليل ضمائرنا للموقف؟ هل نحن في حينها ذنبون أبرياء، أم أبرياء مذنبون، أم مجرد أبرياء؟
لا أحكم ولا أدين، إنها مجرد دعوة إلى التأمل والتفكير!.

